

Distr.: General  
14 June 2023  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 14 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الرسالة المشتركة المؤرخة 12 حزيران/يونيه 2023 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من ممثلي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2023/428). وفي هذه الرسالة، انخرط ممثلو هذه البلدان في محاولة أخرى من المحاولات المثيرة للسخرية لنشر معلومات مغلوطة عن إيران وزعموا أن كشف إيران مؤخرًا عن صاروخ فتاح في 6 حزيران/يونيه 2023 لا يتسق مع الفقرة 3 من المرفق بآء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وإنني أرفض بشدة هذا الادعاء الذي لا سند له والادعاءات الأخرى التي لا أساس لها من الصحة الموجهة ضد بلدي في الرسالة المذكورة أعلاه.

والحافا برسائلنا المتعددة، بما في ذلك الرسائل المؤرخة 7 كانون الثاني/يناير و 5 تموز/يوليه و 19 و 24 تشرين الأول/أكتوبر و 6 و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، و 24 أيار/مايو و 2 حزيران/يونيه 2023 (S/2022/15 و S/2022/544 و S/2022/776 و S/2022/794 و S/2022/915 و S/2022/923 و S/2023/376 و S/2023/404)، أود أن أؤكد مرة أخرى موقف إيران كما يلي:

- أكدت جمهورية إيران الإسلامية من جديد أن برامجها المتعلقة بالقذائف والفضاء تقع ضمن حقوق إيران المشروعة وتتفق تماما مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، قالت إيران باستمرار وعلى نحو لا لبس فيه إن برامجها المتعلقة بالقذائف والفضاء ليست مما يقع في نطاق واختصاص قرار مجلس الأمن 2231 (2015) ومرفقاته.

- كرر كاتبو الرسالة استشهادهم بالتعاريف غير التوافقية وغير المتفق عليها عالميا لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، التي استخدموها لنشر معلومات تقنية مضللة وإثبات وجود صلة خاطئة بين الفقرة 3 من المرفق بآء للقرار 2231 (2015) وبرنامج إيران للقذائف. وهذا الأسلوب في التفكير معيب بشكل أساسي ويستند فقط إلى حجج خاطئة. وعلاوة على ذلك، فإن نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف هو مجرد "تفاهم سياسي غير رسمي" حصري بين 35 دولة فقط، وليست معايير ملزمة قانونا، حتى بالنسبة لأعضائه. ولذلك، فإن أي محاولة لوصف نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومعاييرها بأنها اتفاق دولي قائم على توافق الآراء أو مقبولة عالميا هي محاولة غير أخلاقية وخادعة ومريبة وغير مقبولة.



- اعترضت إيران بشدة وإصرار على التفسيرات المغلوطة والمضللة للفقرتين 3 و4 من المرفق بـ القرار 2231 (2015) التي استخدمتها بعض البلدان، بما في ذلك كاتبو الرسالة المذكورة، للترويج لأجنداتها السياسية الخاصة.
  - من الواضح أن هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي قدمها كاتبو الرسالة لا تهدف إلى تضليل المجتمع الدولي عمدا فحسب، بل ترمي أيضا إلى التلاعب بولاية الأمانة العامة للأمم المتحدة لخدمة مصالحهم السياسية الضيقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول تتغاضى بشكل يلائمها عن عدم امتثالها للقرار 2231 (2015)، على الرغم من دعواتها المتكررة للامتثال. وتتنظر إيران إلى هذه الاتهامات المستمرة على أنها حيلة مثيرة للسخرية من قبل كاتبو الرسالة لتحويل الانتباه عن عدم امتثالهم الكبير لالتزاماتهم بموجب القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة.
- وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد إيرواني  
السفير  
الممثل الدائم